

A



PCT/WG/18/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 13 ديسمبر 2024

الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 18 إلى 20 فبراير 2025

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير الدورة الحادية والثلاثين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يتضمّن مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الحادية والثلاثين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (اجتماع الإدارات الدولية)، الذي عُقد في بيجين يومي 16 و 17 أكتوبر 2024. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس هذا على ملخص رئيس الاجتماع غير الرسمي الرابع عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية، الذي عُقد جزؤه الافتراضي يومي 25 و 26 سبتمبر 2024، وجزؤه الحضوري في بيجين يوم 15 أكتوبر 2024.

2. والفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً
بموجز رئيس الدورة الحادية والثلاثين لاجتماع الإدارات
الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات
(الوثيقة PCT/MIA/31/11)، الوارد في مرفق هذه
الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الدورة الحادية والثلاثون، بيجين، يومي 16 و17 أكتوبر 2024

ملخص الرئيس
(أحاط الاجتماع علماً به؛ ويرد في الوثيقة PCT/MIA/31/11).

مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الحادية والثلاثين في بيجين، الصين، يومي 16 و17 أكتوبر 2024.

2. وقد كانت الإدارات التالية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي ممثلة في الدورة: مكتب البراءات النمساوي، والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، والإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية في الاتحاد الروسي، والمكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل، والمكتب الهندي للبراءات، ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين، ومكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب اليابان للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والمكتب الوطني للبراءات والعلامات التجارية في شيلي، ومعهد البراءات لبلدان الشمال، والمعهد الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

4. رحّبت السيدة ليزا يورغنسون، نائبة المدير العام للويبو، بالمشاركين نيابة عن المدير العام. ورحّب السيد لو بينغتشني، نائب مفوض الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، بالمشاركين بالنيابة عن الإدارة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس

5. ترأّست الدورة السيدة وانغ تاو، نائبة المدير العام لإدارة فحص البراءات في الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

6. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة PCT/MIA/31/1 Prov. 2.

البند 4 من جدول الأعمال: إحصاءات معاهدة البراءات

7. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة البراءات¹.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

8. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة، الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ذلك الملخص وعلى تمديد ولاية الفريق الفرعي.

البند 6 من جدول الأعمال: الاستشهاد بالمواد المكشوفة غير المكتوبة

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/2.

10. ورأت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة أن تقرير البحث الدولي واستمارات الرأي المكتوبة لا تحتاج إلى تعديل من أجل تنفيذ التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بشأن الاستشهاد بالمواد المكشوفة غير المكتوبة.

¹ تُتاح نسخة من العرض التقديمي على الموقع الإلكتروني للويبو: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=637628.

11. ولكن من المستصوب تحسين الممارسة ومواءمتها فيما يخص الاستشهاد بالمواد المكشوفة غير المكتوبة من مختلف الأنواع، وكذلك الوثائق التي تشير إليها (وثائق الفئة "سين") من خلال إدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

12. واتفقت إحدى الإدارات مع الرأي القائل إن استخدام مصطلح "الوثائق" في القاعدة 5.43(أ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، وكذلك في الاستمارة PCT/ISA/210 وتعريف الفئة "سين" في معيار الويبو ST.14 وفي القسم 507(أ) من التعليمات الإدارية، واسع بما فيه الكفاية ليشمل المواد المكشوفة المكتوبة الخطية وغير المكتوبة ذات الطبيعة المتنوعة. ولكن الإشارات الواردة في القواعد 1.33(ب) و2.64 و9.70 إلى "الكشف الكتابي" التي تشير إلى الكشف الشفوي أو غير الكتابي لن تقدم بشكل واضح أساساً لاستخدام أنواع غير مكتوبة من الوثائق التي قد توفر دليلاً على كشف عن التقنية الصناعية السابقة.

13. ولاحظت الإدارات أنه ينبغي أن يتضح عدم ضرورة الاستشهاد بوثيقة من الفئة "سين" لمجرد أنه يتعين الاستشهاد بكشف غير مكتوب. ويمكن الاستشهاد بالمواد المكشوفة غير المكتوبة في حد ذاتها عند تدوينها بنسق مناسب. وينبغي ألا تُدرج وثائق الفئة "سين" إلا عندما يوفر ذلك معلومات إضافية مفيدة بشأن الكشف عن التقنية الصناعية السابقة.

14. ولا تزال هناك شواغل بشأن حق المؤلف وغيره من المسائل المتعلقة بالاحتفاظ بسجل المواد المكشوفة غير المكتوبة (بالفيديو عادةً). وجرى التذكير بأنه يمكن للإدارات الدولية بالفعل حفظ نسخ من الوثائق بنسق PDF في نظام ePCT لفائدة مودعي الطلبات والمكاتب المعيّنة، عندما يتوافق ذلك مع شروط الاستخدام لوثائق التقنية الصناعية السابقة. ومع ذلك، لا يبدو أن هناك فائدة في الوقت الحاضر من توسيع نطاق هذا النظام أو وضع خطط أخرى لإنشاء مستودع مركزي لهذه الوثائق. وفي الوقت نفسه، ينبغي للإدارات أن تحافظ على عملياتها القائمة وتطورها، وأن تقدم النسخ بموجب القاعدة 3.44، حسب الاقتضاء. ولكن لاحظت الإدارات أن بعض المكاتب لديها بالفعل إجراءات لتسجيل المحتوى غير المكتوب، وأعربت عن رغبتها في تبادل أفضل الممارسات.

15. واتفق الاجتماع على ما يلي:

(أ) لا يلزم إجراء أي تعديلات على تقرير البحث الدولي واستمارات الرأي المكتوبة من أجل تنفيذ التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات فيما يتعلق بالإشارة إلى بالمواد المكشوفة غير المكتوبة؛

(ب) وينبغي تعديل المبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، ومناقشة الاقتراحات التفصيلية من خلال المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة، على النحو المبين في الفقرة 11 من الوثيقة PCT/MIA/31/2؛

(ج) وينبغي مواصلة النظر في المسائل المتصلة بالمواد المكشوفة غير المكتوبة؛

(د) وينبغي للمكتب الدولي أن يعمل مع الإدارات الدولية المهتمة بشأن إدخال تعديلات أخرى محتملة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات فيما يتعلق باستخدام وثائق الفئة "سين".

البند 7 من جدول الأعمال: فرقة العمل المعنية بمعالجة النصوص التابعة لمعاهدة البراءات

16. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/4.

17. وبشكل عام، وافقت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة على الرؤية الواردة في الوثيقة، ولكنها أشارت إلى أهمية ضمان اتخاذ الخطوات بالوتيرة المناسبة والدعم الكافي حتى لا تُفرض أعباء مكلفة على المكاتب الوطنية ذات القدرة المحدودة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، أو التي لا تعمل بعد على معالجة النص الكامل أو لا تسمح لها قدرتها الوطنية بذلك. ووجدت إحدى الإدارات أن الأدوات التي يتضمنها نظام ePCT مفيدة جداً، وعرضت المساعدة على الإدارات الأخرى من أجل استخدامها استخداماً فعالاً. وذكر أنه لا يمكن توخي الاستخدام الإلزامي لعمليات النص الكامل في المستقبل القريب. ومن المهم تعزيز التعاون بين المكتب الدولي والمكاتب الوطنية. وقيل إنه قد يكون من المفيد إصدار تعميم للمساعدة في تحديد القدرات والاحتياجات القائمة.

18. وينبغي أن تتيح معالجة النص الكامل قدرأ أكبر من الكفاءة في عمليتي البحث والفحص، واستبعاد مخاطر الأخطاء التي تحدثها عمليات المسح الضوئي للتعرف على الحروف. ومع ذلك، تنطوي عمليات التحويل على مجموعة متنوعة من الصعوبات، ومن الضروري ضمان ألا يضيع المحتوى الموضوعي أو المعنى من الوثائق بسبب التحويل إلى نسق XML. وأعرب عن القلق حيال مدى نجاعة تحويل الوثائق بنسق PDF إلى نسق XML. وقيل إن القدرة على إيداع الرسومات الملونة ومعالجتها هي هدف مهم بشكل خاص. وأعربت إحدى الإدارات عن أهمية الاعتراف المباشر بنسق DOCX كنسق رسمي للملفات من أجل استخدامه في نظام معاهدة البراءات. وأعرب المكتب الدولي عن موافقته من حيث المبدأ، لكنه ذكر بصعوبة تحديد ما تعرضه الملفات بنسق DOCX في بعض الحالات، مشيراً إلى أنه في بعض الحالات قد يفتح مستخدمان نفس الملف بنسق DOCX في الوقت نفسه، ولكنهما يريان أشياء مختلفة بشكل كبير.

19. وأحاط الفريق العامل علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/31/4.

البند 8 من جدول الأعمال: دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي

20. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/7.

21. واعتبرت الإدارات الدولية عموماً أن دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي ليس من الأولويات، وأشارت إلى التكاليف الكبيرة للتنفيذ. وعلى وجه الخصوص، أعربت بعض الإدارات عن قلقها من أن هناك في الوقت الحاضر فوائد واضحة محدودة فيما يتعلق بدمج الاستمارتين. ورأت إحدى الإدارات أن التكاليف ستفوق الفوائد بكل وضوح. وأشارت إدارات أخرى إلى أن هذا التغيير سيسبب اضطرابات كبيرة بالنسبة إلى مستخدمي نظام معاهدة البراءات. ومع ذلك، أيدت بعض الإدارات الاضطلاع بمزيد من العمل من أجل إجراء دراسة أكثر تفصيلاً بشأن هذه المسألة. وأبدت بعض الإدارات اهتماماً بتحديد مجالات محدّدة للتحسين في تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب.

22. وأعربت الإدارات عن استعدادها لمواصلة دراسة الاقتراح المتعلق بوقف إدراج تقرير البحث الدولي في المنشور الدولي نفسه، ولكن لوحظ أن هذا الاقتراح سيتطلب إدخال تغييرات قانونية، وأنه ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل لتأثير هذا التغيير على مستخدمي معلومات البراءات والإجراءات الوطنية لنشر البراءات المماثلة لمعاهدة البراءات.

23. وأبدى المكتب الدولي ملاحظة مفادها أنه لا يعترض على دمج تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب لإدارات البحث الدولي إذا دُرس ذلك بكل دقة وكانت الإدارات لديها استعداد لتقديم الدعم الكامل لأعمال التنفيذ. وقيل إن اتخاذ قرار بشأن متابعة هذا الاقتراح أو عدم متابعته أمر مهم بشكل أساسي من أجل التمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن فائدة اتباع طرق بديلة للتخفيف من حدة المشاكل المتصورة. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى وقف إدراج تقرير البحث الدولي كجزء من المنشور الدولي، لاحظ المكتب الدولي أن الاقتراح يبرز الطريقة التي يجري بها الآن الوصول إلى معلومات البراءات. وبالنسبة إلى معظم المستخدمين، فإن تقرير البحث الدولي متوفر بسهولة ويُستعمل على نحو أكثر ملاءمة إذا كان وثيقة منفصلة. ومع ذلك، سيكون من المهم التماس التعقيبات من مجموعات المستخدمين المتأثرة قبل الموافقة على تغيير كهذا.

24. وأحاط الفريق العامل علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/31/7.

البند 9 من جدول الأعمال: تحسين تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب

(أ) التعديلات المقترحة بشأن الإطارين السابع والثامن للاستمارة PCT/ISA/237

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/9.

26. شكرت الإدارات الدولية الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية على جهودها الرامية إلى توضيح الاختلافات بين الإطارين السابع والثامن من الرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي. وقد شكّل ذلك منذ فترة طويلة نقطة لبس لدى الفاحصين والمودعين. وفي حين ارتأت إحدى الإدارات أن وضع خانات اختيار جديدة سيكون الحل الأكثر فعالية، فإن معظم الإدارات أعربت عن قلقها إزاء التكاليف التي ينطوي عليها تحديث الرأي المكتوب من خلال إدخال خانات الاختيار. وقالت إن من شأن إضافة خانات اختيار جديدة أن تؤدي إلى تغيير كبير في أنظمة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك مراجعة معرّف نوع الوثيقة ذي الصلة. وعلاوة على ذلك، قد تسبّب بعض الخانات لبساً لأنها تعكس ممارسات تتعامل معها بعض الإدارات بطرق مختلفة، ولا سيّما بشأن مسألة المطالبات المتعددة التابعة.

27. وفضّلت معظم الإدارات معالجة المسألة من خلال وسائل لا تتطلب اللجوء إلى تعديل الاستمارة. ويمكن أن تشمل الخيارات الممكنة قوائم مرجعية للفاحصين، وتعديلات على المبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، وأحكاماً موحدة على النحو المقترح في الخيار الثاني من الوثيقة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه قد جرى بالفعل وضع أحكام للإطار الثامن، ولكنها منفتحة أمام وضع أحكام للإطار السابع وتعديل الشروط المتعلقة بالإطار الثامن أو توسيع نطاقها. وقد يكون من المستصوب أيضاً، حيثما كان ذلك عملياً، إدراج تلميحات للفاحصين في الأدوات المستخدمة لإعداد الرأي المكتوب.

28. ودعا الاجتماع الإدارات الدولية إلى مواصلة المناقشة بشأن منتدى الخيارات الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل توضيح استخدام الإطارين السابع والثامن من الرأي المكتوب.

(ب) التعديلات المقترحة بشأن الإطار الرابع في الاستمارتين PCT/ISA/237 و PCT/IPEA/409 والمبادئ التوجيهية بشأن غياب وحدة الاختراع

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/10.

30. ورأت معظم الإدارات أنه من المستصوب توضيح المعلومات الواردة في الإطار الرابع من الاستمارتين PCT/ISA/237 و PCT/IPEA/409 بشأن غياب وحدة الاختراع، رغم أن بعض الإدارات أعربت عن قلقها حيال التكاليف التي ينطوي عليها تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وأنه يُفضل البحث عن حلول من خلال إدخال تعديلات على دليل مودعي معاهدة التعاون بشأن البراءات والمبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، بناءً على البند الجديد ("5") في الفقرة (39.17) المقترح في المرفق الثالث من الوثيقة. وفي بعض الحالات، قد يكون من الممكن تقديم توضيحات بإدخال تغييرات أصغر، مثل الحالات التي تم فيها تقديم اعتراض ولم يتبين غياب وحدة الاختراع في نهاية المطاف، ويمكن استنتاج أن الاعتراض قد نجح.

31. وأشارت بعض الإدارات إلى أنه قد يكون من المستصوب تقديم توضيحات ذات طابع مماثل من أجل إطارات أخرى أيضاً، وأنه سيلزم إجراء تغييرات لاحقة في الإشارات إلى الأطر المعاد تسميتها. ويمكن أن يشتمل الإطارين الثالث والرابع على مسائل معقدة في حالة الفحص التمهيدي الدولي، حيث يكون البحث الدولي محدوداً بسبب غياب وحدة الاختراع.

32. وقد ميز المكتب الدولي بين هذه المجموعة ومجموعة الاقتراحات السابقة من حيث أن الهدف هو توضيح المضمون لصالح قارئ الوثيقة، بدلاً من الفاحص الذي يعدّها. ولاحظ أيضاً أن تكاليف تطوير تكنولوجيا المعلومات ستختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لطبيعة أنظمة المكتب المعني. وبالنسبة إلى المكتب الدولي، فإن الاقتراحات التي تتناول تغييرات في النص المحض ولا تُغيّر معنى خانات الاختيار تغييراً جوهرياً يمكن تنفيذها بسرعة وسهولة. ومع ذلك، حتى لو كانت التغييرات محدودة جداً، فمن المستصوب للغاية استكمال أي استعراضات لأجزاء أخرى من الاستمارات من أجل تنفيذ التغييرات في الوقت نفسه. وبخلاف ذلك، يمكن أن يصبح ضبط النسخة أمراً معقداً، وأن تترتب عليه تكاليف ومخاطر تتعلق بترجمة التقارير، لا سيما في حالة التقارير التي لا يُسَلَّم فيها المحتوى الأصلي بنسق XML الذي يتضمن معلومات الإصدار ذات الصلة.

33. ودعا الاجتماع الإدارات الدولية إلى مواصلة المناقشة بشأن منتدى الخيارات الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل توضيح محتوى الإطار الرابع في الاستمارتين PCT/ISA/237 و PCT/IPEA/409، مع مراعاة التعديلات المقترحة إدخالها على المبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في الوثيقة، فضلاً عن أي مسائل مماثلة تم تحديدها في أجزاء أخرى من الاستمارات ذات الصلة.

البند 10 من جدول الأعمال: تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

34. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/8.

35. وأيدت الإدارات الجدول الزمني المقترح لتمديد التعيين. وأضافت بعض الإدارات أن اتخاذ جمعية معاهدة البراءات قراراً بشأن التمديد في يوليو 2026 سيتيح ما يقارب 18 شهراً لاستكمال إجراءات التصديق الوطنية ذات الصلة على الاتفاقات الجديدة بين إدارتها والمكتب الدولي قبل انتهاء مدة الاتفاقات الحالية في نهاية ديسمبر 2027. ويتناقض هذا الجدول الزمني مع الترتيبات التي كانت قائمة في عام 2017، عندما كانت التمديدات السابقة تسمح فقط بثلاثة أشهر للتصديق على الاتفاقات الجديدة وتوقيعها.

36. وأيدت الإدارات المخطط المقترح لنسق طلب تمديد التعيين المزمع تقديمه إلى لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات والمقترح في الوثيقة، ووافقت على إجراء مزيد من المناقشات بشأن المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية من أجل استكمال نسق الطلبات الذي سيُقدّم على الفريق العامل المعني لمعاهدة البراءات في دورته المقبلة في الفترة من 17 إلى 20 فبراير 2025.

37. واتفق الاجتماع على تقديم الجدول الزمني لتمديد التعيين المقترح في الوثيقة لكي ينظر فيه الفريق العامل لمعاهدة البراءات في دورته المقبلة من 17 إلى 20 فبراير 2025. واتفق الاجتماع أيضاً على تقديم نسق مقترح للطلبات الذي سيُطلب من إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي تقديمها إلى لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات من أجل التماس المشورة بشأن تمديد تعيينها استناداً إلى المقترحات الواردة في الوثيقة، إضافة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية.

البند 11 من جدول الأعمال: اتفاق نموذجي بين مكتب أو منظمة والمكتب الدولي بشأن العمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي

38. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/3.

39. وأيدت الإدارات النسق المبسّط لمشروع الاتفاق النموذجي المقترح في الوثيقة، ومسودة التعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات اللازمة لدعم النسق. وأكدت بعض الإدارات أن ذلك من شأنه أن يسهّل إجراء تحديثات بشأن المسائل التشغيلية ويجنب تكرار المعلومات الواردة في المرفقات الحالية للاتفاقات مع دليل المودعين بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأكدت إحدى الإدارات أنه من المهم نشر محتوى هذه المرفقات في جريدة معاهدة البراءات للأغراض القانونية، وإتاحة المعلومات الصحيحة من خلال دليل المودعين بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالمادة 10 من مشروع الاتفاق، اقترحت إدارتان تقديم

الموعد النهائي لبدء المفاوضات عاماً واحداً إلى يوليو 2035. وفي حين أيدت إدارة أخرى النسق المتسق الجديد في جميع الإدارات، أشارت إلى أن ذلك سيطلب المرونة في بعض النصوص. ولاحظ المكتب الدولي أنه يُتوقع من جميع الإدارات أن تضطلع بالأدوار نفسها، وأنه تقع عليها الالتزامات الأساسية ذاتها، ولذلك ينبغي أن تكون الاختلافات قليلة قدر المستطاع ومبررة موضوعياً.

40. واتفق الاجتماع على أن يقدم المكتب الدولي مشروع الاتفاق النموذجي الوارد في المرفق الأول للوثيقة لكي ينظر فيه الفريق العامل المعني لمعاهدة البراءات في دورته المقبلة المزمع عقدها في الفترة من 17 إلى 20 فبراير 2025، مع مراعاة التعليقات المقدمة خلال الدورة وأي مسائل صياغة أخرى تُعرض على المكتب الدولي.

البند 12 من جدول الأعمال: فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

تقرير الحالة

41. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/6.

42. ودُكرت إحدى الإدارات بأن اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير) وافقت، في دورتها الثانية عشرة المعقودة في الفترة من 16 إلى 19 سبتمبر 2024، على إنشاء فرقة العمل المعنية بملفات الإدارة من أجل تشجيع مكاتب الملكية الفكرية على تقديم ملف الإدارة الخاص بها امتثالاً لمعيار الويبو ST.37، من خلال توفير الدعم التقني والتدريب، وإجراء أي مراجعات وتحديثات ضرورية للمعيار ST.37 (انظر الفقرات من 76 إلى 78 من ملخص رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة المعايير CWS/12/28). وشجّع المكتب الدولي الإدارات على أن تأخذ بعين الاعتبار التعديلات المستقبلية المحتملة على المعيار ST.37 عند الاستعداد لتلبية المتطلبات اعتباراً من 1 يناير 2026، فيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات، وكذلك اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان إتاحة وثائق البراءات الخاصة بها للإدارات الأخرى في الأنساق المعمول بها قبل ذلك التاريخ.

43. وأحاط الفريق العامل علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/31/6.

البند 13 من جدول الأعمال: فرقة المهام المعنية بقوائم التسلسل

تقرير الحالة

44. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/31/5.

45. أعلن المكتب الأوروبي للبراءات أن الإصدار 3.0.0 من مثبت أداة الويبو للتسلسل قد صدر في 3 أكتوبر 2024، وأنه سيُتاح إصدار جديد من أداة الويبو للتسلسل في وقت قريب.

46. ولاحظ المكتب الدولي أن التحسينات الممكنة المتصلة بتجهيز قوائم التسلسل قد نُقّرت في الدورة المقبلة للفريق العامل لمعاهدة البراءات، وإن كان لا بد من تقييم هذه الإمكانية وتأكيدتها لاحقاً. وأشار إلى أن فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل هي الهيئة المناسبة لبعض مجالات العمل. وأشار المكتب الدولي إلى نجاح أداة الويبو للتسلسل وإلى أنها الأداة الوحيدة التي يستخدمها مودعو الطلبات على نحو موثوق في الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات، وربما في دول أخرى أيضاً. وأعرب المكتب الدولي عن أمله في أن يتيح الإصدار الجديد من مثبت أداة الويبو للتسلسل تحسناً كبيراً في الأداء وأن يُدمج في نظام ePCT.

47. وأحاط الفريق العامل علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/31/5.

البند 14 من جدول الأعمال: الأعمال الإضافية

48. أشارت الإدارات إلى أنها تعتبر أن دورة الاجتماع الحضورية كانت مفيدة، وأن الجمع بين الجزئين الافتراضي والحضوري لاجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة مع إتاحة فترة بين الجزئين لمواصلة تطوير العمل كان مفيداً بالنسبة إلى بعض البنود. وسيكون هذا النهج مستصوباً في المستقبل، ولكنه لا يحتاج بالضرورة إلى أن يغطي جميع بنود جدول الأعمال. وأعربت إحدى الإدارات عن اتفاقها مع الرأي القائل إن جميع الإدارات المشاركة في الجزئين الافتراضي والحضوري تمكنت من العمل على قدم المساواة، وهو ما لا يحدث عادةً في الاجتماعات المختلطة.

49. وأشار الاجتماع إلى أن أنه من المرجح عقد الدورة المقبلة في الوقت نفسه تقريباً في عام 2025.

البند 15 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

50. أحاطت الاجتماع علماً بملخص الرئيس.

البند 16 من جدول الأعمال: اختتام الدورة
51. رُفِع الاجتماع في 30 يونيو 2021.

[المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/31/11، الذي يحتوي على قائمة المشاركين، غير وارد في هذه الوثيقة]

[يلي ذلك المرفق الثاني (للوثيقة
PCT/MIA/31/11)]

المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/31/11)

الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية، الاجتماع الرابع عشر غير الرسمي
جنيف، 25 و26 سبتمبر 2024 (افتراضي)
وبيجين 15 أكتوبر 2024

ملخص الرئيس

1. رَحَّب السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بالمشاركين في الاجتماع نيابة عن المدير العام للويبو، السيد دارين تانغ.
2. وأعربت الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية عن تقديرها لفرصة استضافة الجلسات الحضورية لاجتماع الإدارات الدولية لمعاهدة البراءات والفريق الفرعي المعني بالجودة.

1. أنظمة إدارة الجودة

(أ) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

3. شكرت الإدارات المكتب الدولي على استعراض تقارير أنظمة إدارة الجودة وأكدت أن التقارير كانت مفيدة في التعلّم من الإدارات الأخرى واستعراض إجراءاتها في إدارة الجودة.
4. وأعرب الفريق الفرعي عن اتفاقه بشأن نشر تقارير الجودة وأوصى بمواصلة الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة باستخدام آلية الإبلاغ الحالية.

(ب) عروض تقديمية بشأن جوانب أنظمة إدارة الجودة مقدمة من الإدارات الدولية

5. قدّم المكتب الأوروبي للبراءات عرضاً تقديمياً حول لوحة معلومات الجودة للمكتب الأوروبي للبراءات التي أُتيحت للجمهور، وخدمات MyEPO عبر الإنترنت، من أجل تسهيل التعاون بين مودعي الطلبات وممثليهم والفاحصين.² وقال إن المبادرتين تشكّلان جزءاً من خطة عمل الجودة في المكتب الأوروبي للبراءات لعام 2024، بهدف تحقيق التميّز في الجودة. ويُقدّم في MyEPO حزمة خدمات عبر الإنترنت تشمل الإيداع عبر الإنترنت (Online Filing 2.0)، وبوابة MyEPO Portal، وخدمة الدفع المركزي للرسوم، التي تغطي البراءات الأوروبية والبراءات الموحدة ومعاهدة البراءات. ونظراً إلى أن الحيز المشترك في بوابة MyEPO للتفاعل في الوقت الحقيقي بين الفاحصين والممثلين هو خدمة جديدة توفر تبادلاً غير رسمي مثل المحادثة الهاتفية، فإن التعقيبات من الفاحصين لم تتوفر بعد.

6. وقدمت الدائرة الفيدرالية للملكية الفكرية (ROSPATENT) عرضاً تقديمياً بشأن نظام إدارة الجودة ونطاق شهادة ISO 9001. وعُرضت سياسة الجودة والأهداف وآليات مراقبة الجودة، بهدف التطوير والتحسين المستمرين للعمليات وجودة البحث والفحص. وقالت إن هذه كانت بداية لعملية تتعلق بالشهادة وتطلّبت تغييرات واعتبارات، ويُتوقع القيام بالمزيد العمل والتطورات بعد الحصول على الشهادة.

(ج) التعقيبات من الاستعراض المقترن والمناقشات ضمن مجموعات صغيرة بشأن أنظمة إدارة الجودة التابعة للإدارات الدولية

7. رأت الإدارات التي شاركت في دورات الاستعراض الثنائي المقترن أن الدورات مفيدة وأوصت بأن تشارك الإدارات أخرى في الدورات المقبلة. وأتاحت جلسات الاستعراض المقترن للإدارات معرفة المزيد عن إدارة الجودة والمسائل التشغيلية في الإدارات الأخرى، إضافة

² يمكن الاطلاع على نسخة من العرض التقديمي على الموقع الإلكتروني للويبو على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=636833..

إلى تبادل الآراء في إطار غير رسمي. ومن شأن زيادة المشاركة أيضاً أن تتيح للإدارات مناقشة إدارة الجودة مع الإدارات التي لم تقترن بها من قبل. وأعربت الإدارات عن تفضيلها لنسق الجلسة الواحدة ثنائية الاتجاه لمناقشة أنظمة إدارة الجودة لكلا الإدارتين عوضاً عن عقد جلستين، واحدة لإدارة مستعرضة والأخرى كإدارة يُستعرض نظام إدارة الجودة الخاص بها، كما حدث في اجتماعات سابقة للفريق الفرعي المعني بالجودة. ومن أجل التخطيط للجلسات، تبادلت الإدارات الأسئلة واتفقت على مواضيع النقاش مع الإدارات المقترنة معها، مما ساعد في إعداد الردود والمناقشات خلال الجلسة. وفيما يتعلق بالتوقيت، رأت الإدارات أنه قد يكون من المستصوب إجراء الاستعراضات المقترنة قبل وقت أطول من انعقاد دورات الفريق الفرعي المعني بالجودة. وقال إن من شأن ذلك أن يتيح مرونة أكبر في ترتيب المناقشات، وأن يتيح مزيداً من الفرص للنظر فيما إذا كان ينبغي إثارة أي مسائل تمت مناقشتها في اجتماع الفريق الفرعي. ويمكن بالفعل إدراج تذكير بالدعوة إلى المشاركة في التعميم الذي يدعو إلى إعداد التقارير السنوية لأنظمة إدارة الجودة.

8. وأعربت الإدارات المشاركة في جلسات الاستعراض المقترن عن تقديرها لجلسات المناقشة ضمن مجموعات صغيرة وشكرت الإدارات التي قادت الجلسات على الأعمال التحضيرية المضطلع بها وتمكين إجراء مناقشات مثمرة. وارتوي أن النسق المتمثل في تعيين مكتب رئيسي لكل جلسة من جلسات المجموعات الصغيرة مهم من أجل توفير أساس لاستكشاف الموضوع. وتناولت الجلسات استخدام الإحصاءات في جودة براءات الاختراع، وتدريب الفاحصين، وأثار الذكاء الاصطناعي على عمليات إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.³ واقترح مكتب البراءات الإسرائيلي الذي قاد الجلسة التي تغطي الذكاء الاصطناعي أنه يمكن تبادل الممارسات بين الإدارات للمضي قدماً في المناقشات حول هذا الموضوع. وقد وجدت الإدارات الأخرى التي حضرت هذه الجلسة أن هناك فائدة في تبادل المعلومات بشأن أنظمة البحث القائمة على الذكاء الاصطناعي، وكذلك في المناقشات حول حالات الاستخدام المحتملة في المستقبل، فضلاً عن تسليط الضوء على التحديات التقنية والاعتبارات الأخلاقية. وأعربت الإدارات عن انفتاحها للنظر في عقد جلسات للمجموعات الصغيرة في مراحل أخرى خلال السنة من أجل إتاحة مناقشة المزيد من المواضيع والحفاظ على فعالية المناقشات في أوقات أخرى غير اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة، بما في ذلك إمكانية عقد جلسات حضورية عندما يحضر الخبراء المعنيون اجتماعات أخرى للمنظمة، مما يمكن أن يسهل تبادل المعلومات. ومن الممكن فصل المشاركة عن جلسات الاستعراض المقترن، والبحث عن سبل أخرى لإبقاء المناقشات الأكثر ديناميكية التي جرت في المجموعات الصغيرة.

9. واقترح المكتب الدولي نسقاً مستقبلياً لجلسات الاستعراض المقترن ولسات المناقشة في مجموعات صغيرة التي تأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة من الإدارات الدولية. وستدعى الإدارات الدولية إلى المشاركة في جلسات الاستعراض المقترن ولسات المناقشة في مجموعات صغيرة في نفس وقت التعميمات التي يُطلب بموجبها من الإدارات الدولية تقديم تقارير عن أنظمة إدارة الجودة لديها، ولكن يمكنها أن تطلب إجراء المزيد من المناقشات في مجموعات صغيرة خلال السنة. وفيما يتعلق بالاستعراض المقترن، سيتم إقران الإدارات من أجل إتاحة إمكانية تبادل الآراء بشكل غير رسمي خلال اجتماع الفريق العامل لمعاهدة البراءات، بالتوازي مع عقد جلسات في شهر مارس من كل عام من أجل تيسير المتابعة خلال الفترة المتبقية من العام، إما على أساس ثنائي أو عن طريق اقتراح مواضيع للمناقشات في مجموعات صغيرة أو في اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة. وفيما يتعلق بلسات المناقشة في مجموعات صغيرة، ستقترح الإدارات المواضيع وتشير إلى تفضيل المناقشات الافتراضية أو الحضورية، التي يمكن، على سبيل المثال، أن تجري في الوقت نفسه الذي تُعقد فيه اجتماعات الفريق العامل لمعاهدة البراءات.

10. وأيدت الإدارات على نطاق واسع النسق والتوقيت المقترحين المستقبليين، لكنها أشارت إلى الصعوبات العملية التي تواجه اجتماع خبراء الجودة الحضورية، مشيرةً إلى أن عدداً قليلاً منهم سيحضر اجتماع الفريق العامل لمعاهدة البراءات. وبدلاً من ذلك، يمكن إجراء مناقشات في مجموعات صغيرة بحضور شخصي كجلسات فرعية خلال اجتماع حضوري للفريق الفرعي المعني بالجودة.

11. وأوصى الفريق الفرعي بأن يدعو المكتب الدولي الإدارات الدولية إلى المشاركة في دورات الاستعراض المقترن عند طلب تقديم التقارير السنوية عن أنظمة إدارة الجودة لديها. وسيقوم المكتب الدولي بإقران الإدارات في الوقت المناسب من أجل إجراء مناقشات ثنائية غير رسمية خلال اجتماع الفريق العامل لمعاهدة البراءات. وستُعقد جلسات الاستعراض المقترن بين الإدارات بعد فترة وجيزة من انعقاد اجتماع الفريق العامل لمعاهدة البراءات من أجل إتاحة إمكانية تقديم تعقيبات على الجلسات واقتراح المسائل التي يمكن متابعتها في جلسات المجموعات الصغيرة أو اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة.

12. وأوصى الفريق الفرعي بأن يدعو المكتب الدولي الإدارات الدولية إلى المشاركة في المناقشات في مجموعات صغيرة واقتراح مواضيع، وإلى قيادة مناقشة عند طلب تقديم التقارير السنوية عن أنظمة إدارة الجودة لديها. ومع ذلك، يمكن للإدارات في أي وقت خلال السنة أن تقترح عقد أي جلسات للمناقشة في مجموعات صغيرة. وستكون المشاركة في جلسات المجموعات الصغيرة مفتوحة أمام جميع الإدارات الدولية، ولكن لن تشمل الجلسة الواحدة سوى عدد قليل من الإدارات، ويمكن عقد عدة جلسات بشأن الموضوع نفسه. وعند اقتراح مواضيع المناقشة، تشير الإدارات إلى تفضيل المناقشات الحضورية أو الجلسات الافتراضية وأي توقيت مفضل لديها، علماً بأن المناقشات الحضورية التي يشارك فيها الخبراء المعنيون

³ يمكن الاطلاع على نسخة من العرض المقدم في الجلسة بشأن الذكاء الاصطناعي على موقع الويبو الإلكتروني:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=636825.

قد تقتصر على الاجتماع الحضوري لاجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة أو على هامش اجتماع الفريق العامل المعني لمعاهدة البراءات.

2. تحقيق فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) أحكام موحدة

13. قدّم المكتب الكندي للملكية الفكرية تحديثاً للأحكام المقترحة لوحدة الاختراع استناداً إلى منهجية "الحد الأدنى من الاستدلال" المنصوص عليها في الفقرة 04.10 ألف من المبادئ التوجيهية الدولية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي ("المبادئ التوجيهية"). وقد نشر المكتب الكندي للملكية الفكرية مجموعة من الأحكام المقترحة على صفحة ويكي للفريق الفرعي المعني بالجودة بعد التعقيب على مجموعة سابقة من الأحكام. وسيُطلب من الفاحصين إضافة تفسيرات مفصلة لدعم البيانات المقدمة في إطار الأحكام. وبما أن هناك العديد من الطرق التي يمكن بها الاحتجاج بغياب وحدة الاختراع تبعاً للموضوع والممارسات المختلفة في الإدارات الدولية، فإن الأحكام المقترحة لا يمكن أن تغطي جميع الحالات الممكنة. وللإدارات حرية إضافة أحكام تفصيلية محدّدة من أجل الحالات الأخرى التي تواجهها بشكل متكرر، أو التي تكون فيها تفضيلات لغوية لديها. وفي حين أن المكتب الكندي للملكية الفكرية وضع الأحكام استناداً إلى الصيغة المقدمة في الأمثلة الواردة في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية، فإن الصيغة المستخدمة في هذه الأمثلة ليست متسقة، وبالتالي فإن الأحكام المقترحة لا تتطابق بالضرورة مع كل مثال من الأمثلة. واقترح المكتب الكندي للملكية الفكرية إعادة النظر في الصيغة الواردة في الأمثلة بعد اعتماد الأحكام، عندما يمكن إعادة صياغة الأمثلة إذا لزم الأمر.

14. وأيدت الإدارات مبدأ استحداث أحكام موحدة لوحدة الاختراع، واتفقت على أن صياغة الأحكام المقترحة على قد أوشكت على الاكتمال. ومع ذلك، أقرت الإدارات بأن الفاحصين يتمتعون بسلطة تقديرية بشأن كيفية استخدام الأحكام في كل حالة، ويمكنهم استخدام صياغة مختلفة حسب ما تقتضيه الحالة، وذكرت إحدى الإدارات أنها قدمت شروطها الموحدة الخاصة بها.

15. وبينما يمكن لبعض الإدارات أن تنظر في تنقيحات محتملة على الأمثلة الواردة في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية بعد وضع الصيغة النهائية للأحكام، لم تر إحدى الإدارات ضرورة في إعادة النظر في صياغة الأمثلة، لأن الاختلافات تعكس بشكل مفيد وجود طرق مختلفة لمعالجة وحدة الاختراع في الطلبات الدولية ضمن نطاق المنهجية المتفق عليها.

16. ووافق الفريق الفرعي من حيث المبدأ على مجموعة من الأحكام الموحدة، رهناً بأي تعليقات نهائية على الصياغة، من أجل تقديمها إلى المنتدى الإلكتروني بحلول نهاية أكتوبر 2024. ورأى الفريق الفرعي أنه لا توجد حاجة عامة إلى تنقيح الأمثلة الواردة في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية، مشيراً إلى أنه من المفيد وجود بعض الاختلافات الطفيفة في المصطلحات لإثبات المرونة المتاحة في إطار مبدأ الحد الأدنى من الاستدلال. ومع ذلك، يمكن لأي إدارة دولية أن تقترح إدخال تغييرات على الأمثلة إذا اعتبرت أن هناك مشكلة محددة.

(باء) الممارسات البديلة في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

17. شكرت الإدارات الدولية المكتب الدولي على جمع المعلومات ومشاركتها على صفحة الويكي بشأن استخدام الممارسات البديلة من قبل مختلف الإدارات، والتي تبين أنها مفيدة. وذكرت إحدى الإدارات أن النتائج قد تؤثر على ممارساتها، وأنها ستستكشف إمكانية اعتماد ممارسات أخرى من إدارات أخرى. وفيما يتعلق بمسألة طريقة نشر الممارسات البديلة، أيدت الإدارات على نطاق واسع هذا الخيار الذي يقوم على وضع جدول تجميعي للممارسات على موقع الويب الإلكتروني، مع وضع روابط تقود إلى الأجزاء ذات الصلة من المبادئ التوجيهية للإدارات الدولية الخاصة بالممارسة، إضافة إلى ربط الجدول بالمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ويتيح هذا الخيار مرونة في إجراء التحديثات، ويسهل الحفاظ عليه على المدى الطويل، وهو خيار عملي لأن جميع البيانات ذات الصلة ستكون متاحة في موضع واحد. وذكرت إحدى الإدارات أن الصفحة الإلكترونية لهذا النشر ينبغي أن تحتوي على ثلاثة جداول منفصلة تتماشى مع ملحق التعميم C. PCT 1669، نظراً إلى اختلاف الأسئلة. واقترحت إدارة أخرى استعراض المعلومات الواردة في الجداول قبل نشرها لأنّ بعض المعلومات أهم من غيرها بالنسبة إلى المودعين؛ فعلى سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بالمواضيع الخاضعة للبحث الدولي مهمة بالنسبة إلى مودعي الطلبات من أجل اختيار إدارة البحث الدولي، في حين أن الممارسات المتبعة في دعوة مودع الطلب إلى إدخال إشارات إلى التقنية الصناعية الأساسية ستكون أقل أهمية من أجل اختيار إدارة الفحص التمهيدي الدولي. ولاحظ المكتب الدولي أنه من المستصوب الاحتفاظ بجميع المعلومات ذات الصلة في موضع واحد. وقال إن التحسينات في الأنظمة التي يقوم عليها دليل المودعين والمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي والنصوص المماثلة، قد توفر خيارات جديدة في المستقبل، ولكن في الوقت الحالي سيكون من الأفضل، إذا أمكن، الاحتفاظ بجميع المعلومات في صفحة واحدة وتكثيف العرض من أجل السماح باستخدامها بكفاءة من قبل جماهير مختلفة.

18. وفيما يتعلق بحذف الممارسات البديلة غير المستخدمة من المبادئ التوجيهية الدولية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، شدّدت الإدارات على أهمية التحقق من عدم اتباع أي إدارة للممارسات قبل حذفها. وحتى الآن، ردّت 23 من أصل 24 إدارة على التعميم، ولوحظ أنّه لا توجد ممارسات بديلة تتبعها جميع الإدارات.

19. وأعربت الإدارات عن الحاجة إلى مواصلة إدارة الممارسات البديلة المجمعة، من أجل تحديث البيانات المخزنة فيها. ولاحظت بعض الإدارات أيضاً أنها ستحتاج إلى مزيد من الوقت لاستعراض محتوى الجدول المجمع والتحقق من أجزاء الجدول التي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور، وإبقاء الأجزاء الأخرى في متناول مجموعات معينة من المستخدمين فقط.

20. وأوصى الفريق الفرعي بمواصلة العمل من أجل نشر الممارسات البديلة المجمعة كصفحة على موقع الويب الإلكتروني، مع مراعاة التعليقات الواردة من الإدارات. وأوصى الفريق الفرعي أيضاً المكتب الدولي بالتماس المعلومات المتأخرة عن الممارسات البديلة المطلوبة في التعميم C. PCT 1669 للحصول على معلومات عن الممارسات البديلة المتبعة في جميع الإدارات، مشيراً إلى الحاجة إلى صورة كاملة لمختلف الممارسات قبل إزالة أي ممارسات بديلة. وأوصى الفريق الفرعي المكتب الدولي بأن يدعو الإدارات إلى تقديم تحديث منتظم لاستعراض الممارسات، على سبيل المثال عن طريق التعميم السنوي الذي يدعو إلى تقديم تقارير عن نظام إدارة الجودة، وأن يشجع الإدارات على أن تشارك بصورة استباقية أي تغيير في الممارسات البديلة في أي وقت مع المكتب الدولي. وأوصى الفريق الفرعي بإطلاع الإدارات على نسخة نموذجية من جدول النتائج عن طريق المنتدى الإلكتروني قبل اتخاذ قرار بشأن نسق محدد لنشر الجدول.

(جيم) المشروع التجريبي للتعقيب على تقرير البحث الدولي

21. قدّم ممثل المكتب الكندي للملكية الفكرية تقريراً أعده مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية عن التقدم المحرز في المرحلة الأخيرة من المشروع التجريبي للتعقيب على تقرير البحث الدولي، والذي يجري الآن بين مكتب المملكة المتحدة وخمسة مكاتب أخرى جميعها إدارات بحث دولية. وقدّم كل مكتب بوصفه مكتباً معيناً تعقيبات على عدد معين من تقارير البحث الدولي التي أعدتها مكاتب أخرى في إطار دورها كإدارة للبحث الدولي، والتي شكّلت الأساس للفحص في المرحلة الوطنية. وقد أوشكت المرحلة الحالية من المشروع التجريبي على الاكتمال. وقد كان انطباع جميع المكاتب بأن التجربة كانت مفيدة، ولكن من المستصوب إدخال تحسينات في أي مراحل مقبلة. وقد جرى تحديد أن بعض التعقيبات بشأن تقرير البحث الدولي أكثر فائدة من غيرها، وأبرزت بعض إدارات البحث الدولي تعقيبات إضافية لم ترد في المشروع التجريبي، ومن المستصوب أن يقدمها المكتب المعين في المراحل المقبلة من المشروع التجريبي. وتعتزم المكاتب المشاركة استعراض النتائج على نحو أكمل في المستقبل القريب والنظر في الخطوات المقبلة الممكنة. وجرى تشجيع الإدارات الدولية الأخرى المهتمة بالمشاركة في مشروع تجريبي مستقبلي على التواصل مع مكتب المملكة المتحدة.

22. وأكدت الإدارات التي شاركت في المشروع التجريبي الآراء الواردة في التقرير. ويرد فيما يلي بعض المسائل التي سلّط عليها الضوء بصورة خاصة:

(أ) ثمة مشكلة كبيرة تتعلق بالمنفعة تتمثل في طول الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد تقرير البحث الدولي وتلقي التعقيبات، ولكن من الصعب معرفة كيفية معالجة هذا الأمر بفعالية نظراً إلى الأطر الزمنية النموذجية التي تنطوي عليها الطلبات المودعة بموجب معاهدة البراءات.

(ب) التعقيبات مفيدة للغاية بشأن الطلبات التي لم تجر فيها تعديلات بشأن دخول المرحلة الوطنية بحيث يكون الفحص الوطني الأول للمرحلة مطابقاً على النحو المناسب لنطاق البحث الدولي.

(ج) لم يستغرق المشروع التجريبي وقتاً طويلاً نظراً إلى حجم التفاصيل المستخدمة ومستواها.

(د) عدد الطلبات في المشروع التجريبي كان صغيراً جداً - والتعقيبات كانت مثيرة للاهتمام بالنسبة إلى الحالات المعنية ولكنها لم تكن كافية من أجل تحديد المسائل النظامية.

(هـ) لم تكن هناك عادةً معلومات كافية عن مصدر التقنية الصناعية الجديدة، والأدوات واستراتيجية البحث المستخدمة للعثور على التقنية الصناعية الجديدة، والسبب في اعتبارها أكثر أهمية من الاستشهادات الواردة في تقرير البحث الدولي.

(و) سيكون من المستصوب فهم ومراعاة الطرق المختلفة التي تتعامل بها المكاتب أو فرادى الفاحصين مع استخدام مواد من مكاتب أخرى (سواء تقرير البحث الدولي أو حالات أخرى لاستخدام مواد من مكتب الفحص السابق من قبل مكتب الفحص اللاحق) - فقد يختلف محتوى التعقيب بناءً على ما إذا كان الفاحص قد بدأ العمل السابق و"أكمله" أو بدأ البحث والفحص "من جانب واحد" ثم أجرى مقارنة مع العمل السابق.

23. وأوصى الفريق الفرعي بأن تواصل الإدارات المشاركة في المشروع التجريبي تقييم نتائج هذه المرحلة من المشروع التجريبي والإبلاغ عن التوصيات والمراحل الأخرى المزمع تنفيذها عند الانتهاء منها.

3. خصائص تقارير البحث الدولي

24. أعربت الإدارات الدولية عن تقديرها للتقارير السنوية التي تبيّن خصائص تقرير البحث الدولي والأداة التفاعلية على الإنترنت في مركز البيانات الإحصائية الخاصة بالملكية الفكرية التي تسمح بتخصيص البيانات. وقالت إن ذلك أتاح للإدارات تحديد الاتجاهات وإجراء مقارنات والبحث عن مجالات للتحسين، على الرغم من أن التحديثات تحدث مرتين فقط في السنة. وأشار المكتب الدولي إلى أنه يعتمد على المدى الطويل إنشاء قاعدة بيانات لاستشهادات معاهدة البراءات من أجل مراقبة التغيرات في الوقت الحقيقي، ولكن ذلك تحدّه قيود الموارد والحاجة إلى إصدار جميع تقارير البحث الدولي في نسق XML.
25. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى مواصلة تطوير الأدوات اللازمة من أجل عرض خصائص تقارير البحث الدولي.

4. أفكار أخرى بشأن تحسين الجودة

التنفيذ العملي للمادة 3.26 ثالثاً (هـ)

26. أوضح المكتب الكوري للملكية الفكرية أن القاعدة 3.26 ثالثاً (هـ) السارية منذ 1 يوليو 2024، تنطبق في مجموعة متنوعة من الحالات المتعلقة بطلبات البراءات المودعة باستخدام لغات متعددة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفسيرات مختلفة. ويسبب ذلك صعوبة في وضع مبادئ توجيهية واتخاذ قرارات متسقة بشأن القضايا، وهو أمر مهم لأنّ عدم تقديم الترجمات المطلوبة يمكن أن يؤدي إلى اعتبار الطلب الدولي مسحوباً. وعُرض مثال يبيّن أن أنواع الكشف يمكن أن تشمل كلاً من المصطلحات التقنية الفردية بلغة مختلفة عن اللغة الرئيسية للوصف، أو مجموعات كبيرة من المحتوى التقني في تلك اللغة المختلفة لأنّ مقدم الطلب يعتبر ذلك مهماً لأغراض الكشف. وفي كلتا الحالتين، قد يظهر المحتوى بلغة مختلفة عن اللغة الرئيسية للوصف، إما بلغة واحدة فقط أو قد تتم ترجمته أيضاً. ولذلك، طلب المكتب الكوري للملكية الفكرية من الإدارات مناقشة التجارب ومشاركة أي مبادئ توجيهية ذات صلة فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للقاعدة الجديدة. واستفسر المكتب الكوري أيضاً عن إمكانية إحالة الطلب بموجب القاعدة 4.19 إذا لم يكن القرار واضحاً.

27. وأشارت عدة إدارات إلى أنها لم تواجه بعد العديد من الطلبات بلغات متعددة منذ دخول القاعدة 3.26 ثالثاً (هـ) حيز النفاذ. وذكر المكتب الأوروبي للبراءات أن مثل هذه الحالات سوف تُعالج مركزياً من قبل موظف شكليات متمرّس يمكنه التماس المشورة من الخبراء القانونيين في معاهدة البراءات.

28. وذكر المكتب الدولي أنه يمكن إحالة الطلب الدولي إلى المكتب الدولي بموجب القاعدة 4.19 في أي حالة بإذن من مودع الطلب. ويمكن للمكتب الدولي أيضاً أن يقدم اقتراحات بشأن الحالات المحددة التي أبلغت عنها الإدارات والتي قد تتجنب الاضطرار إلى إحالتها إلى المكتب الدولي للعمل كمكتب لتسلم الطلبات من أجل الطلب الدولي. وأشار المكتب الدولي أيضاً إلى أن هناك عدداً من المسائل المختلفة، بما في ذلك قدرة إدارة البحث الدولية على إجراء بحث دولي فعال، واتساق المنشور الدولي، وتأثير الترجمة الآلية للمنشور الدولي على تقديم معلومات فعالة لمستخدمي معلومات البراءات. وقال إن من المهم ألا يقتصر الأمر على النظر في ما تشير إليه القراءة الحرفية للقواعد باعتباره نتيجة، بل أيضاً في النتيجة الأكثر استحساناً لدى مستخدمي الطلب الدولي، إلى جانب التأثير على الإجراءات الشكلية وعمليات الفحص الموضوعي لتحقيق أفضل نتيجة.

29. وأوصى الفريق الفرعي بأن ينشئ المكتب الدولي موضوعاً جديداً في المنتدى الإلكتروني للنظر في الموضوع وتحديد الخيارات الممكنة لوضع مبادئ توجيهية جديدة أو خيارات أخرى لمعالجة المسائل.

الاستشهاد بالوثائق على أساس الترجمة الآلية

30. اقترح مكتب البراءات الإسرائيلي أنه عندما يستشهد الفاحص بوثيقة ما في تقرير بحث دولي أو رأي مكتوب يستند إلى ترجمة آلية لوثيقة أصلية منشورة بلغة لا يتحدث بها الفاحص، يمكن حفظ نسخة من الترجمة الآلية المستخدمة للرجوع إليها في المستقبل وإحالتها إلى مودع الطلب. وقال إن من شأن ذلك أن يساعد على توضيح أساس الاقتباس، لا سيما في السياق الذي يستخدم فيه مودع الطلب الوثيقة الأصلية أو الترجمة التي تم إنشاؤها بواسطة محرك آخر للترجمة الآلية. وفي الوقت الحاضر، قد يحدث التباس نتيجة لاختلاف الترجمات أو بسبب الصعوبات في الإشارة إلى مقاطع محددة عندما يُنظر إلى الترجمات بأنساق مختلفة، علماً بأن العديد من المنشورات لا تتضمن أرقاماً لل فقرات.

31. ولاحظ المكتب الدولي أن إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي تتمتع بالفعل بالحرية في اتباع مثل هذا النهج، ولكن لا توجد توصيات محدّدة بشأن هذا الموضوع ولم تضع أنظمة تكنولوجيا المعلومات المشتركة أي حكم خاص من أجل تمييز هذه الوثائق أو ربط الترجمات بوثيقة اللغة الأصلية ذات الصلة.

32. وانفقت الإدارات على أن توضيح الممارسة واتساقها أمر مستصوب. وأثيرت عدة مسائل ذات صلة، بما في ذلك معرفة محتوى الترجمة المحدّدة التي يستخدمها الفاحص من أجل فهم أساس الرأي، وتحديد الأجزاء ذات الصلة من الترجمة الآلية المستخدمة

والأجزاء المقابلة من الكشف الأصلي في الحالات التي لا تتضمن فيها الوثيقة ترقيماً للفقرات، وأفضل طريقة للاستشهاد بالترجمة في تقرير البحث الدولي. وفيما يتعلق بالجزء الأخير، قد يكون من المستصوب النظر في تعديل معيار الويبو ST.14 وكذلك المبادئ التوجيهية لمعاهدة البراءات بشأن البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

33. وأوصى الفريق الفرعي بأن ينشئ المكتب الدولي موضوعاً جديداً في المنتدى الإلكتروني للنظر في الموضوع وتحديد الخيارات الممكنة لوضع مبادئ توجيهية جديدة أو خيارات أخرى لمعالجة المسائل.

[نهاية المرفق والوثيقة]